S/PV.4960

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٩٦٠

الجمعة، ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، الساعة ١٢/٢٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بلوغر	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	إسبانيا	السيدة منديس
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد خالد
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد آدشي
	الجزائر	السيد بن مهدي
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد ونشوميا
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هوليداي

جدول الأعمال

قـــرارات مجلـس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-33202 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل صربيا والجبل الأسود، يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد كالوديروفيتش (صربيا والجبل الأسود) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي نيابة عن المجلس:

‘‘يلاحظ مجلس الأمن أن عرض خطة تنفيذ معايير كوسوفو في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤ في بريشتينا، بكوسوفو (صربيا والجبل الأسود)، يعد خطوة إلى الأمام في عملية تنفيذ المعايير. ويكرر مجلس الأمن التأكيد على أن خطة تنفيذ معايير كوسوفو ينبغي أن تشكّل أساسا لتقييم ما تحرزه مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة من تقدم في الوفاء بالمعايير. وفي هذا الشأن، يحث المجلس مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة بشدة على إظهار التزامها التام وغير المشروط بالتعدد الإثني في كوسوفو، خاصة فيما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق أفراد الأقليات فضلا عن حقوق الإنسان والتساوي في الأمن وحرية التنقل واستدامة العودة بالنسبة لجميع سكان كوسوفو. ويكرر المجلس كذلك أنه سيجري بشكل دوري تقييم التقدم الذي تحرزه مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في الوفاء بالمعايير، والذي ينبغي أن ينعكس في جميع أرجاء كوسوفو، وأن التقدم صوب عملية ترمي إلى تحديد مركز كوسوفو في المستقبل وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يتوقف على النتائج الإيجابية لاستعراض شامل.

‘‘ويعيد مجلس الأمن التأكيد على دعمه التام لسياسة ‘‘المعايير قبل المركز’’، التي رسمت من أجل كوسوفو، والتي أقرّها المجلس تطبيقا لقراره ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويذكِّر المجلس في هذا السياق بوثيقة ‘‘معايير كوسوفو’’، التي قُدمت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وأيدها المجلس فيما بعد في بيان من رئيسه في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، والذي حدد المعايير الواجب تحقيقها بغية إنجاز هدف إقامة مجتمع متعدد الإثنيات ومستقر وديمقراطي في كوسوفو.

‘‘ويشدد مجلس الأمن على أنه من الأساسي، حسبما ورد في خطة تنفيذ معايير كوسوفو، استعراض وتنقيح جزأين رئيسيين من الوثيقة، ألا وهما ‘‘استدامة العودة وحقوق الطوائف وأفرادها’’ و ‘‘حرية التنقل في الوقت المناسب’’.

ويناشد المجلس مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة أن تتخذ خطوات عاجلة بشأن هذين المعيارين بغية إعادة البناء والتقارب مع الصرب وغيرهم من الطوائف التي عانت الكثير من جراء العنف الواسع النطاق الذي حدث بين الإثنيات في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٤ والذي أسفر عن كثير من القتلى والجرحى وعن تدمير الممتلكات الشخصية والأديرة والكنائس الأرثوذكسية الصربية في كوسوفو.

"ويدين مجلس الأمن إدانة شديدة تلك الأحداث ويشدد على أنه لا يمكن السماح لأي طرف بالاستفادة من تدابير العنف أو تسخيرها لأغراض سياسية. ويناشد مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة وجميع الزعماء السياسيين الاضطلاع بالمسؤولية في الحالة الراهنة وكفالة عدم تكرار مثل هذه الأعمال وتهديدات العنف. ويؤكد المجلس على أنه ينبغي اتخاذ إجراءات فورية ترمي إلى إقامة حكم القانون والامتثال له، بما في ذلك مقاضاة مرتكبي تلك الأعمال والجمع الفعال للأسلحة غير المشروعة، ومكافحة الجريمة المنظمة. ويحث المجلس مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة على اتخاذ خطوات ملموسة للوفاء بالتزامها بإعادة إقامة التعدد الإثني والمصالحة في جميع أرجاء كوسوفو، حسبما نصت عليه الوعود في الرسالة المفتوحة لزعماء المؤسسات والزعماء السياسيين المؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. ويؤكد المجلس كذلك أنه يجب بالإضافة إلى ذلك اتخاذ خطوات عاجلة من جانب مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة للوفاء بتعهدها بإعادة بناء الممتلكات المتضررة أو المدمرة أو توفير تعويض مناسب عنها وإعادة بناء الأماكن المقدسة وتيسير عودة المشردين إلى بيوتهم.

"وعند تقييم التقدم الذي تحرزه مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، فإن المجلس سيولي انتباها خاصا لما تعتمده وتنفِّذه هذه المؤسسات من قوانين وأحكام وما تنتهجه من سياسات وأساليب، ضمن أمور أخرى، في المجالات التالية: مكافحة التمييز والفساد والجرائم الاقتصادية ونشر الكراهية بواسطة وسائط الإعلام، فضلا عن دعم التعدد الإثني والمصالحة، وإسناد السلطات على نحو سليم، والعودة المنظمة والمستدامة، والسير الفعال لمجلس البلديات والأحزاب السياسية، والإجراءات التأديبية للخدمة المدنية، وبناء إدارة مهنية محايدة سياسيا ومتعددة الإثنيات، على الصعيدين المركزي والمحلي، من أجل توفير الخدمات العامة لكل طائفة على قدم المساواة، واستراتيجية فعالة لعودة اللاجئين والمشردين داخليا في ظل ظروف آمنة، والتعاون البنّاء مع بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، والمشاركة التامة في الحوار المباشر مع بلغراد.

"ويشدد مجلس الأمن على أهمية قيام الممثل الخاص للأمين العام، وفقا للسلطة المخوّلة له في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ضمن جملة أمور، وفي سياق آلية الاستعراض، بمواصلة إجراء مشاورات وثيقة مع الأطراف المعنية، ولا سيما مع فريق الاتصال. ويعيد المجلس التأكيد على عزمه مواصلة النظر في التقارير المنتظمة للأمين العام، بما في ذلك التقييم الذي يجريه الممثل الخاص للأمين العام، بشأن التقدم الذي تحرزه مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة للوفاء بالمعايير. ويحيط المجلس علما بأن فريق

الاتصال يعتزم المساهمة بقدر كبير في عمليات الاستعراض المنتظمة وتقديم تقييماته إلى الممثل الخاص للأمين العام.

‘‘ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره المقبل إلى المجلس تقييما شاملا لأعمال العنف التي وقعت في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٤.

‘‘ويطلب مجلس الأمن أيضا إلى الأمين العام أن يقدم توصيات بشأن الترتيبات المؤسسية الجديدة المحتملة التي تحترم هدف بناء كوسوفو على أساس ديمقراطي ومتعدد الإثنيات، وتسمح بتشكيل حكومة محلية ذات فعالية أكبر عن طريق المسؤوليات المركزية إلى السلطات المحلية والطوائف في كوسوفو، مع الأخذ في الحسبان الدراسات والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن الأطراف والمنظمات الدولية المعنية. وستكون كيفية تنظيم الحكومة محل مناقشة أخرى بين الأطراف المعنية.

‘‘ويرحب مجلس الأمن بالتدابير الصارمة التي اتخذها التواجد الدولي في كوسوفو والرامية إلى تعزيز الأمن وحماية جميع الطوائف، فضلا عن أماكنها الدينية والتاريخية والثقافية، وذلك بهدف كفالة دوام الاستقرار في كوسوفو. وهو يطالب في هذا الشأن مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة وجميع الجهات المعنية بالتعاون التام.

‘‘وسيواصل مجلس الأمن متابعة المسألة عن كثب’’.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2004/13.

قبل اختتام الجلسة، أود أن أرحب بالأمين العام في هذه الجلسة.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.